مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مختبر الحوار بمركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center Dialogue Lab

أوراق ثقافية

«النموذج الغربي» في التحولات الدولية القادمة

سميرة بن رجب: كاتبة عمود سياسي من مملكة البحرين- وزيرة الإعلام (سابقاً)

اكتوبر – 2025

مقدمة:

بـدأت بكتابـة هـذه الورقـة حـول الديمقراطيـة الليبراليـة الغربيـة علـى فترتيـن، الأولـى بعنـوان "عـبء الديمقراطيـة الثقيـل، كيـف الـخلاص؟"، بتاريـخ ٧ سـبتمبر/ أيلـول ٢٠١٩، فـي ظـل ظـروف الأزمات الماليـة والاقتصاديـة المتصاعدة التـي بـدأت بـدول الغـرب وهـزت دول العالـم. والثانيـة بعنـوان "الديمقراطيـة الليبراليـة بيـن مـأزق الوعـد بالرفـاه وواقـع اللاعدالـة"، فـي أكتوبر/ تشـرين الأول ٢٠٢٥، فـي مرحلـة انهيـارات اقتصاديـة وأزمـات اجتماعية شـديدة تعيشـها دول الديمقراطيـات الليبراليـة فـي الغـرب، ويتفـق أغلـب المفكريـن والسياسـيين إنهـا تتزامـن مـع فتـرة التحـول الدولـي الحرجـة، مـا بيـن العهديـن الدولييـن السـابق واللاحـق، التـي ترسـم خطـوط المسـتقبل والمتغيـرات القادمـة علـى كافـة المسـتويات والمجـالات السياسـية والاقتصاديـة والإنسـانية. ولمـا للموضـوع مـن أهميـة فـي حيـاة الشـعوب والأنظمـة، أطـرح هـذه الافـكار علـى أمـل أن تؤسـس مسـاحة للنقـاش الفكـري والفلسـفي الجـاد حـول رؤيـة عربية للديمقراطيـة تتجانـس مـع ثقافـات شـعوب المنطقـة وتاريخهـا وواقعهـا، بعـد فشـل محـاولات عديـدة اسـتمرت علـى مـدار القـرن العشـرين لنسـخ الديمقراطيـات الغربيـة وزرعهـا فـي واقعنـا ونسـيجنا الثقافـي الـذي رفضهـا كجـزء غيـر متجانـس مـع ثقافـة وتاريـخ مجتمعاتنـا.

عبء الديمقراطية الثقيل، كيف الخلاص؟

مقدمة واستنتاج

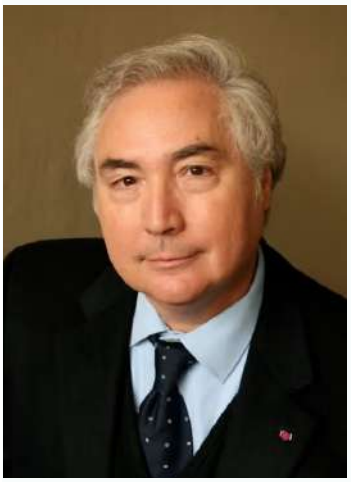

يؤكد عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز (Manuel Castells)، في كتابه "سلطة الاتصال"، والذي صدرت نسخته الأولى سنة ٢٠٠٩، أن "هناك درجات متفاوتة من الديموقراطية، ويتعين وضع معايير تعريف الديموقراطية داخل السياق الملائم، لأن التنوع العالمي للثقافات السياسية لا يجب أن يقتصر على الأفكار الأصلية لليبرالية التي ظهرت في القرن الثامن عشر".

هذا الطرح الأكاديمي والعلمي الدقيق يؤكد أن مصطلح الديموقراطية ليس بفكرة مُعلّبة وجب توزيعها على جميع الدول والشعوب، بل أن اختلاف السياق التاريخي والثقافي لتطور هذه الدول والشعوب يجعل من تبني مفهوم الديموقراطية المعلّبة، أمرا خاطئا وخطيرا، جعل معظم الدول والشعوب التي تبنته خارج المعسكر الغربي وحتّى داخله، تتخبط في أزمات هوية ثقافية وسياسية واقتصادية، وصلت إلى درجة الاعتراف، مع نهاية الألفية الثانية، بوجود خلل ما في آليات عمل نظام الديموقراطية الليبرالية التي أفرزت مشاكل اقتصادية واجتماعية وتفاوتا بين الطبقات، وأدت في بعض الدول الأوروبية والغربية نفسها إلى نتائج انتخابية غير منتظرة، صعدت من خلالها قيادات سياسية تمارس الخطاب السياسي الشعبوي، وحكومات متطرفة تحمل أفكارا بعيدة كل البعد عن المبادئ الأصلية التي تُبنى عليها الديموقراطية.

الديمقراطية والسياق التاريخي

إذا ما رجعنا إلى المصطلح الأصلي للديموقراطية والسياق التاريخي الذي نشأت في خضمّه، يمكن القول بأن مصطلح الديموقراطية ارتبط أساسا بالديموقراطية الليبرالية، وهي عبارة عن اقتران لمبدأي الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية. كما ركزّت الديموقراطية الليبرالية، عبر منظريها الأوائل (لوك (John Locke)، مونتسكيو (Charles de Montesquieu)، روسو (Jean-Jacques Rousseau)) على مبادئ الحرية الشخصية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وضرورة أن تتبني فكرة الليبرالية على التقدم والنمو المرتبط بالازدهار الشخصي. إذن نؤكد هنا على أن نشأة مفهوم الديموقراطية الليبرالية نَظّر له بالأساس مفكّرون وفلاسفة أوروبيون مستندين في تفكيرهم وآرائهم إلى سياق تاريخي واجتماعي وسياسي معيّن اتّسم به واقع تلك الدول منذ ثلاثة قرون سبقت واقعنا الحالي.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية والدخول في مرحلة الحرب الباردة، أصبحت الديموقراطية الليبرالية عبارة عن فكر سياسي واقتصادي إيديولوجي (الرأسمالية)، حاولت منافسة ومقاومة فكر سياسي واقتصادي إيديولوجي مناقض (الشيوعية). فأول ما صرّح به عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) مع انهيار الاتحاد السوفياتي هو "نهاية الصدامات الإيديولوجية الكبرى والانتصار التام للديموقراطية الليبرالية" . وأضاف "انهيار جدار برلين هو نهاية التاريخ، هو نصر للديموقراطية الرأسمالية".

ومن الغريب أن الكاتب فرانسيس فوكوياما، يؤكد ما سبق بكل حماس ضمن مقال نشر سنة ١٩٨٩ ويقول فيه "ما قد نشهده ليس فقط نهاية الحرب الباردة، أو مرور فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب، ولكن نهاية التاريخ على هذا النحو: أي نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وعالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل أخير للحكومة البشرية"

وفي هذا السياق، أصبحت الديموقراطية الليبرالية أهم نموذج للنظام السياسي السائد منذ انتهاء الحرب الباردة، بفضل دعمه وتكريسه ونشره على أوسع نطاق من قبل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يسمى اصطلاحا بالمعسكر الغربي. وبالتالي نؤكد مرة أخرى على أن نموذج الديموقراطية الليبرالية يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد من الدول التي

يمكن أن تكون متجانسة ثقافيا واقتصاديا، وشهدت تطورا مشتركا في ظل سياق سياسي واقتصادي معيّن، حدّدته الأحداث التي شهدها العالم قبل وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

العرب والديمقراطية الليبرالية

وبالرغم من انتشار الديموقراطية الليبرالية، ضمن أشكال مختلفة حول العالم، تبقى أسئلة عديدة مطروحة، وهي: هل نحن كعرب لدينا الوعي الكافي بمفهوم الديموقراطية الليبرالية ومتطلباتها كما حدّدها صانعوها ومنظروها؟؛ وهل ترتبط الديموقراطية الليبرالية السائدة بالسياق التاريخي الذي بُنيت عليه الثقافة العربية الإسلامية؟؛ لماذا لا نحذو حذو بعض البلدان والأمم العريقة القديمة (الصين، روسيا، الهند، اليابان...) التي صنعت لنفسها ديموقراطية محلية لا تتناقض مع المبادئ الكونية للحرية والديموقراطية، ولم ترفض مبادئ الاقتصاد الحر، بل وظفتها لتتناسق مع سياقها الاجتماعي والثقافي المحلي؟... وأخيرا لماذا تُصر بلداننا العربية على تبني هذه الديموقراطية الليبرالية قسرا أو عن طيب خاطر، بالرغم من أن نتائجها الظاهرة وخيمة على المجتمع وآليات عملها متناقضة مع مبادئها الأصلية؟.

سوف أبدأ من التساؤل الأخير لأبين أن الأزمات التي مرت بها الديموقراطية الليبرالية منذ انتهاء الحرب الباردة، ووصولا إلى بدايات القرن الحادي والعشرين، تؤكد أنها تواجه تحديات كبيرة وتتخبط في تناقضات هيكلية تمس المبادئ نفسها التي ترتكز عليها الديموقراطية الليبرالية.

يقول جورج كنان (Georges Kennan)، المدير السابق لإدارة التخطيط السياسي الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، واستراتيجي الحرب الباردة، "إذا سُئلت

الجماهير العظيمة من الناس، عن طريق الصدفة، ما إذا كانوا يفضلون المؤسسات الديمقراطية الحقيقية أو الأمن وضمان العمل، فيجب أن تتوفر الكثير من الجرأة، للتأكيد من منظور تاريخي، في استطلاع رأي مماثل، إنها الديمقراطية التي ستسود". وهذا يعني أن معيار الديموقراطية ليس المعيار الوحيد الذي يهم الشعوب، على الرغم من أهميته. بمعنى آخر أن معيار الديموقراطية لا يمكن له أن يسود وحده في تنظيم المجتمع. وأن الديموقراطية ربّما تندثر في ظل الفقر الاجتماعي والاقتصادي.

وربّما ما نراه اليوم من احتجاجات اجتماعية سواء في بعض البلدان الأوروبية الموصوفة بالديموقراطية، أو بعض البلدان الأخرى الموصوفة بأنها غير ديموقراطية، نرى أن أساسها ليس تطبيق معيار الديموقراطية من عدمه، بل أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، وسياسات حكومية فاشلة أفقدت الشعوب ثقتها في "الأمن (بمعنى المستقبل) وضمان العمل والرفاه الاجتماعي".

كما أن الحديث على أن الليبرالية يجب أن تكون لصيقة بالديموقراطية، هو أمر غير دقيق، لأن بعض النماذج أثبتت عكس ذلك، وتم تطبيق

مبادئ الليبرالية الاقتصادية ضمن أنظمة وصفت بالاستبدادية أو بالدكتاتورية. فعلى سبيل المثال شهدت تشيلي التي وُصفت لمدة طويلة تحت قيادة الجنرال أوغستو بنوشي (Augusto Pinochet) بالنظام الديكتاتوري، تبنيا للنظام الليبرالي لـChicago Boys ... بل أن هذا النموذج هو النموذج المعتمد اليوم في البرازيل والذي يرمي إلى نفس الأهداف لجعل البرازيل من أقوى الاقتصاديات في أمريكا الجنوبية والعالم، وذلك بالرغم من الاختلاف في طبيعة النظام السياسي عن ما هو معمول به في الدول الغربية.

وفي هذا السياق يقول المفكر الليبرالي الألماني الشهير فريدريك حايك (Friedrich Hayek) "أنا شخصياً أُفضل ديكتاتورا ليبراليا بدلاً من حكومة ديمقراطية تفتقر إلى الليبرالية".

وبهذا المعنى أصبح اقتران الليبرالية بالديموقراطية لا معنى له، ممّا يطرح أكثر من سؤال حول ماهية الديموقراطية الليبرالية نفسها.

كما أن هذا الطرح يمثّل دليلا آخر على أن فكرة فرض النظام الليبرالي ضمن ثوب الديموقراطية الغربية، ليس بالحل الأمثل ولا يؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج المرجوة طبقا للمبادئ والمفاهيم الأصلية للديموقراطية الليبرالية. فالصين التي عادة ما تُتّهم بعدم احترام حقوق الإنسان وباتباع نظام حكم استبدادي، تعطي نتائج اقتصادية متقدمة وتمنح لمواطنيها رفاهية اجتماعية متدرّجة، على عكس معظم الدول الأوروبية التي أثبتت المؤشرات الاقتصادية للسنوات الأخيرة تراجعا كبيراً، وازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءً (أنظر أسباب الحركات الاحتجاجية للسترات الصفر في فرنسا التي اندلعت في أكتوبر ٢٠١٨ ومستمرة).

يقول الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي ريموند أرون (Raymond Aron) "إذا أردنا، في العصر الحديث، أن يكون لدينا نظام اقتصادي ليبرالي كما هو مطلوب من عالمي الاجتماع حايك (Friedrich Hayek) وروف (Jacques Rueff)، سوف يتطلب الأمر ديكتاتورية سياسية".

الليبرالية وعدم المساواة

ويتمثل المرض الثاني في الديموقراطية الليبرالية أنه ليس "ديموقراطية في عدم المساواة". فالديموقراطية الليبرالية تشجع على الثراء الفاحش الذي يؤدي بطبعه إلى القوة الفاحشة التي من شأنها أن تُخضع التابعين والضعفاء. وهذا يتناقض تماما مع مبدأ الحرية التي بُنيت عليها الديموقراطية والتي تهدف إلى مساعدة الفرد في مواجهة صعوبات وتحديات الحياة.

وبقدر ما يساهم نظام الديموقراطية الليبرالية في نمو القوة الاقتصادية لبلد ما، بقدر ما يولّد عدم المساواة وتفقير عديد الفئات الاجتماعية. وهي ميزة داخلية مرتبطة بآليات عمل هذا النظام نفسه. فعلى سبيل المثال تقرّر شركة معينة إعلان الإفلاس نتيجة المنافسة الشرسة في السوق، وهو

مبدأ من مبادئ الديموقراطية الليبرالية، لكن الضحية في نهاية المطاف هم العمّال، الذين سوف يتم التخلص منهم بالرغم من العمل الرائع الذي قدّموه. والأخطر من ذلك، ضمن حالة التفقير التي تنتجها آليات نظام الديموقراطية الليبرالية، هو تنازل العمال، في بعض الحالات، عن جزء من رواتبهم، كحل مؤقت لإنقاذ الشركة التي يعملون فيها من الإفلاس.

ويسعى المدافعون عن الديموقراطية الليبرالية إلى التأكيد بأن هناك فصلا واضحا بين السياسة والاقتصاد باعتبارهما مجالين مختلفين. وأن الديموقراطية التمثيلية (بالانتخاب) هي أفضل الأنظمة السياسية، وأن الليبرالية هي أفضل مبادئ الاقتصاد.

وفي الواقع، فإن هذا التأكيد يبدو غير مقنع لأن السلطة مهما كان نوعها سياسية أو اقتصادية، فهي في الأخير سلطة وقوة. وفي كل الحالات فهي جزء من تنظيم وعمل المجتمع. وبالتالي سرعان ما تتحول السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية، مهما حاول البعض فصلها أو تحييدها مفاهيميا. وعلى سبيل المثال، تملك الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى جزءً من السلطة الفعلية داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، فهي تمارس سلطة في المجتمع تُضعف من خلالها سلطات الدولة المبنية أصلا على نظام الديموقراطية الليبرالية.

وفي الوقت الراهن، لم تعد الديموقراطية الليبرالية، النظام السياسي والاقتصادي الأمثل، حتّى في الدول الغربية نفسها التي أصبحت تعيش رفضا متزايدا من قبل مواطنيها وسياسييها الذين أصبحوا ينظرون لها بعين العجز أمام تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وعدم القدرة على إيجاد الحلول المناسبة.

فجاءت على سبيل المثال، نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية في (٢٠١٧) بأكثر من معنى. إذ عبّر ٤٠ بالمائة من الناخبين عن رفضهم للنظام الليبرالي أو النيوليبرالي، بالإضافة إلى نسبة هامة من الناخبين الذي امتنعوا عن التصويت أو استخدموا الورقة البيضاء.

وفي بعض الدول، أصبحت الديموقراطية الليبرالية سيفا مسلطا للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهو الحال لبلد مثل اليونان الذي قبل على مضض خطط الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي كمحاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية، بالرغم من أن حكومة السيد ألكسيس تزيبراس (Alexis Tsipras) مناهضة لمبادئ الليبرالية

الديمقراطية العربية

وإذا ما اطلعنا على وضعنا العربي، يبدو لي أننا نتحدّث عن كلمة الديموقراطية والديموقراطية الليبرالية بدون أن نكون قد استوعبنا التطور التاريخي الذي أنشأ الثقافة والحضارة العربية الإسلامية.

لقد خرجت معظم الدول العربية من تجارب استعمارية مريرة، وقد اعتقدنا أننا قد مسكنا بزمام أمور مستقبل بلداننا وشعوبنا، لكننا في الواقع لم نستوعب ما حلّ بنا، ما حلّ بهويتنا، بتاريخنا، بثقافتنا. وأكبر فشل ذريع تمثل في فشلنا في بناء النظام الديموقراطي الذي ينسجم مع هويتنا ومع تطور سياقها التاريخي والاجتماعي. وفَشلُنا الثاني في اعتماد النظام الاقتصادي المناسب لتطور ونمو بلداننا وشعوبنا. وبقينا، حسب ظروف كل دولة، بين مطرقة الرأسمالية الغربية وسندان الاشتراكية الشرقية.

وفشلنا الثالث تمثل في نقص الشجاعة لنخطو نهج بعض الأمم القديمة مثل الصين وروسيا واليابان التي تمكّنت من تَبَنّي نظام ديموقراطي منفتح ولكنه يحافظ على الخصوصية والهوية الوطنية، ويدافع عنهما، وينافس في الوقت نفسه بشراسة ضمن الديموقراطية الليبرالية الفاحشة.

فبلدان جنوب شرقي آسيا، مثل الصين، استفادوا من عولمة الاقتصاد الليبرالي، من خلال مقاومة جوانبها السلبية، وذلك عبر إقرار مبادئ الحمائية، ووضع معايير وشروط لعمل الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال، وهي إجراءات فشلت فيها معظم البلدان العربية.

وفي حين يعتبر معظم المحللين السياسيين والاقتصاديين أن الشيوعية لم تكن النظام الاقتصادي والسياسي الأمثل، وبالرغم من أن الديموقراطية الليبرالية تبقى النظام السائد على مستوى العالم، فإن العديد من الباحثين يعتبرون أن هذا النظام وصل إلى نهاية الطريق، ولم يعد النظام السياسي والاقتصادي القادر على تنظيم المجتمعات، بل أصبح يعيش أزمة خطيرة تحمل معها مشاكل جمّة.

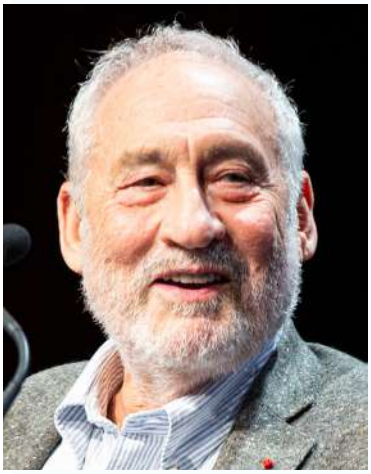

ولم تسلم الديموقراطية الليبرالية من نقد الاقتصاديين الذين ينتمون نظريا إلى نفس الخندق مثل الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغليتز (Joseph Eugene Stiglitz) الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠٠١، والذي وجّه نقدا لاذعا لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأذرع المالية الدولية ضمن نظام الديموقراطية الليبرالية.

وفي نهاية المطاف، يمكن القول بأن حلم الديمقراطية الليبرالية الذي اعتقد الكثيرون أنه تحقق بعد انهيار جدار برلين، لم يتحقق على أرض الواقع بالرغم من الانتشار الواسع للعولمة والرأسمالية الليبرالية حول العالم. فالعديد من الدول أصبحت قوى اقتصادية عالمية بدون أن تلبس ثوب الديموقراطية الغربية المزعومة. وحتى فكرة "نهاية التاريخ" الذي جاء بها فوكوياما، تراجعت وأصبحت لا تجذب سوى المهتمين بالتاريخ السياسي. أما سلوك المواطنين على أرض الواقع، فأصبح مناقضا لفكر الديموقراطية الليبرالية.

واستنادا إلى إحصائيات مؤسسة (World Values Survey) التي نشرتها مجلة (Journal of Democracy) ، يظهر أن الأبناء أقل تمسكا من الآباء بمسألة الديموقراطية، ونسبة كبيرة من هؤلاء الأبناء الشبان في أوروبا وأمريكا الشمالية يعتبرون أن التصويت لا قيمة له؛ وواحد من أصل ستة منهم يعتبر أن نظام استبدادي دون مساءلة أمام البرلمان هو "شيء جيد". كما أن أسوأ النتائج تم تسجيلها في ما يسمى بأعرق الديموقراطيات وهي: بريطانيا والسويد.

الديمقراطية الليبرالية بين مأزق الوعد بالرفاه وواقع اللاعدالة الديمقراطية لرفاه الشعوب

إن إحدى أكبر المفارقات في عصرنا الحاضر هو فشل الديمقراطية الليبرالية في تحقيق هدف الرفاه، أو حتى الرضا، لشعوبها، وهو الهدف الأسمى الذي بدأ الفلاسفة، منظروا الديمقراطية الأولون، بادعائه، ولم تتمكن الدول الرأسمالية من تحقيقه، بعد أن أغرقتها الليبرالية في نفق الاستهلاك، وطغيان رأس المال، وانحدار قيم العدالة، وهيمنة القلة من الأفراد على الثروات، واتساع رقعة الفقر، وتعميق الفجوة بين الطبقات.

بنظرة متوازنة إلى الثورات والاحتجاجات في أوروبا، التي لربما لا تمثل ظاهرة واحدة بقدر ما هي انعكاس لتحديات متنوعة، يمكن التأكيد على الانحدار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه أغلب المجتمعات الديمقراطية في الغرب، بدءً بأزمات اقتصادية– اجتماعية حادة، متمثلة في ظاهرة ارتفاع تكاليف المعيشة كقضية تحتل صدارة أسباب الاحتجاجات الشديدة والمتصاعدة، حيث غلاء الطاقة والوقود والغذاء والسكن يضع ضغوطًا هائلة على الطبقات المتوسطة والفقيرة، ويولّد غضبًا شعبيًا عارمًا.

والظاهرة الأكثر خطورة في هذا المنحدر هو اتساع فجوة اللامساواة، متمثلًا في عدم عدالة توزيع الثروات، وفي تراكم أرباح الشركات الكبرى، بينما يعاني عامة الناس من درجات متفاوتة من الفقر والحاجة، مما يغذي الاحتقان والاحتجاجات التي غالبًا ما تستهدف سياسات التقشف (فرنسا)، أو ما يُنظر إليه على أنه إنقاذ لأصحاب رأس المال على حساب عامة الشعب.

توجيه الغضب الشعبي ضد المهاجرين

في الجانب الآخر اتسعت مساحة الاحتقان والاحتجاج مع ازدياد عدم قناعة "الشارع" باستجابة سياسية منصفة، وارتفاع معدل فقدان الثقة في "السلطة"، والنخب الحاكمة، مما أدى إلى ارتفاع قناعة المحتجين بأن الأحزاب التقليدية (يمين ويسار) فشلت في معالجة مشاكلهم اليومية، وإلى اتساع الفجوة بين "الشارع" و"السلطة"، مع قناعة "الشارع" بأن القنوات السياسية التقليدية (الانتخابات) لم تعد معبّرة عن مطالبهم، فكان اللجوء إلى أحزاب اليمين الشعبوية المتطرفة هو الملجأ، بحثاً عن الإنصاف. ومن هنا بدأت الظاهرة الجديدة الأكثر حدة وتطرفاً، وهي ظاهرة استغلال أحزاب اليمين فرصة الغضب الشعبي وتوجيهها ضد المهاجرين، مما يزيد من حدة الاستقطاب والاحتجاجات، ويقصم ظهر الديمقراطية والعدالة المزعومة في هذه المجتمعات.

يدّعي الإعلام إن الاحتجاجات في الغرب ضد سياسات الهجرة واللجوء تعد انعكاساً لانقسامات مجتمعية حادة بين قيم الانفتاح والتعددية من جهة، ومخاوف الهوية والأمن والاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى، وفي الحقيقة تكشف هذه الاحتجاجات والانقسامات عن زيف مفهوم التعددية الذي تبنته الديمقراطية الغربية شكلياً، أو تعبير واقعي عن صعوبة إدارة التعددية الثقافية في ظل الأزمات الاقتصادية التي خلقتها الديمقراطية الليبرالية نفسها.

قضايا الحريات والحقوق المدنية

أما في قضايا الحريات والحقوق المدنية، فإن الاحتجاجات ضد القوانين القمعية، على سبيل المثال قوانين "الأمن الشامل" في فرنسا أو في إجراءات كوفيد- ١٩، هي تعبير صارخ عن مدى انتهاك الحريات الفردية. هذه الاحتجاجات تكشف نقاشًا جوهريًا حول التوازن بين حرية الفرد وسلطة الدولة، ونقاشاً حول الديمقراطية نفسها، قد يؤدي إلى كشف واقع غير ديمقراطي.

تكشف جميع هذه الظواهر بشكل أعمق عن عدم صحة الديمقراطية، متمثلًا في استخدام المحتجين الفوضى والعنف والتدمير للتعبير عن سخطهم، في مقابل غضب وعنف السلطات الأمنية التي استخدمت الضرب والسحل والاعتقال كوسيلة لقمع الاحتجاجات. وبالمجمل تدل كل هذه المظاهر على عدم حيوية المجتمع المدني في الممارسات الديمقراطية خارج صناديق الاقتراع، بل تكشف عن تشققات في "النموذج الأوروبي" الذي ادّعى طويلًا بأنه قائم على الرفاهية والاستقرار واحترام حرية التعبير عن الرأي، بينما هو يترنح تحت ضغوط العولمة والأزمات المتتالية.

أوروبا في عاصفة المرحلة الانتقالية العالمية

إن الاحتجاجات المتصاعدة في أوروبا ليست علامة على "انهيار" نموذج تلك المجتمعات بمظاهرها الديمقراطية، بقدر ما هي عَرَضٌ من أعراض المرحلة الانتقالية العالمية، تبَلوَرَ في صرخة ضد اللاعدالة والبؤس، وتعبير عن الخوف من المستقبل، ونقاش حيوي حول شكل المجتمع الذي يريده الناس... إنها مظاهر تكشف أن المجتمعات الأوروبية، رغم تقدمها، لا تزال تواجه أسئلة أساسية حول العدالة والهوية والاستدامة، وأن الحلول التقليدية لم تعد كافية لشريحة كبيرة من مواطنيها، وإنها تعيش تفاعلات عميقة لتحولات قادمة، مما يأخذ العالم للتساؤل حول مصير الديمقراطية الليبرالية في النظام الدولي الذي سيولد بعد هذا المخاض الطويل؟.

تساؤل يلامس أحد أهم التحولات الجيوسياسية في عصرنا؛ ما هو مصير الديمقراطية الليبرالية في ظل نظام متعدد الأقطاب؟... باختصار يمكن القول إن مصيرها قد لا يكون حتمياً، أي قد لا يكون انتصاراً ولا انهياراً، بل هو مسار صراع وتكيّف، أو انفصال مكونات، أو تراجع، يمكن رصده مع المتغيرات القادمة.

الديمقراطية الليبرالية امام تحديات

كانت الديمقراطية الليبرالية تزدهر في ظل هيمنة الغرب السياسية والاقتصادية والثقافية (نظام الاستعمار)؛ ولكن مع صعود قوى غير ليبرالية، كالصين وروسيا، تظهر نماذج بديلة للنمو والاستقرار بدون ديمقراطية ليبرالية، مما يقلّص من جاذبية النموذج الغربي ويضعها أمام تحدي تآكل فكرة التفوق الذي يدّعيه.

تروّج الصين لنموذج "الديمقراطية الشعبية" مدعومة بنجاحات نهضتها الحضارية الفريدة والقائمة على مبادئ السلم العالمي والمجتمعي وليس الحروب والنزاعات، وعلى انجازات تنموية واقتصادية بارزة تشارك بها دول العالم وليس على الهيمنة على ثروات الشعوب، وتميزت بالاهتمام بالكفاءة في صنع القرار وليس على لغة القوة... إنها نموذج آخر للديمقراطية تعمل بمبادئ العدالة الإنسانية، والقضاء على الفقر؛ في الوقت الذي يبرز البطء والخلافات والشيخوخة في الديمقراطيات الليبرالية القائمة على مبادئ الحروب والهيمنة واللاعدالة وعدم المساواة والتضليل، والمثقلة بالمشاكل الداخلية التي تُضعفها، والاستقطاب السياسي الحاد الذي يشل قدرتها على الحكم، وعدم الثقة الذي يغذي السخط والغضب الشعبي.

إن امتحان المقارنة هذا يُعد أحد أهم التحديات والضغوط التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد، أو استشراف، مصير النموذج الغربي عموماً، ومصير الديمقراطية الليبرالية خصوصاً.

متغيرات النظام الدولي متعدد الأقطاب

ومع المتغيرات القادمة، فإنه في نظام دولي متعدد الأقطاب من المؤكد ستتغير طبيعة السيادة عالمياً، حيث الدول تدافع عن سيادتها المطلقة، وتدافع من أجل نموذج أكثر صرامة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو مبدأ استثنت دول الغرب نفسها منه في النظام الدولي الأحادي القطب، وأعطت لنفسها الحق في التدخل بادعاء حماية مصالحها وأمنها القومي، وفعّلت سيف التسلط في تهديد الدول وإلغاء سيادتها (أفغانستان والعراق مثالاً).

إن مبدأ عدم التدخل وحق حماية السيادة والحدود يشكلان ضغطاً وتحدياً لمبادئ التدخل التي تمارسها "الديمقراطيات الليبرالية" كسلاح للتهديد، والهيمنة، والاحتلال، والتفوق.

وتعد هذه التحديات الأكثر ضغطاً على مفهوم التفوق الغربي في النظام الدولي متعدد الاقطاب، والأكثر ضغطاً نحو تراجع الدور الغربي في الهيمنة، وتراجع عوامل تفوق النموذج الغربي المستمد من الهمينة السياسية والاقتصادية والثقافية، مما يحدد مفهوم المصير الحتمي للديمقراطية الليبرالية مستقبلاً.

سيناريوهات محتملة للمستقبل

في الحديث عن مستقبل، أو مصير، الديمقراطية الليبرالية في ظل نظام متعدد الأقطاب هناك أكثر من سيناريو يطرحه الأكاديميون والمفكرون في الغرب، وهم لا يتجاهلون التحديات، لكنهم يتجادلون حول أن النظام الديمقراطي الليبرالي يمتلك مرونة وقدرة فريدة على التكيف والإصلاح الذاتي. وفي هذا ظل "جوزيف ناي Joseph Nye"، المفكر والمنظر في العلاقات الدولية، يجادل لعقود بأن قوة الديمقراطيات الليبرالية لا تأتي من القوة العسكرية أو الاقتصادية فقط، بل من "قوة الجذب" النابعة من قيمها "الحرية، حقوق الإنسان، الانفتاح" لمواجهة المنافسين، وعلى الديمقراطيات أن تستثمر في قوتها الناعمة (Soft Power) والدبلوماسية وتعيد بناء مصداقيتها، وتتعاون بشكل أوثق مع حلفاء جدد.

وركّز أولئك المفكرون على سيناريو إصلاحي يُقرأ بمقاييس القدرة على الصمود والتكيف (التجدد) التي قد توازن الأمور ما بين البقاء والإصلاح، إذ تمر الديمقراطية الليبرالية بأزمة ولكن قد تتكيف وتخرج منها أقوى، من خلال: ١- معالجة أوجه القصور الداخلية، (مثال: مكافحة عدم المساواة، إصلاح النظام الانتخابي، تنظيم التكنولوجيا ووسائل الإعلام)؛ ٢- بناء تحالفات بين الديمقراطيات، لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني ووضع معايير مشتركة للتكنولوجيا والتجارة البينية؛ ٣- إثبات جدارة النظام الديمقراطي الليبرالي، رغم تعقيده، على إنه الأكثر قدرة على الابتكار، وحماية الحريات، وخلق مجتمعات تعددية.

ولنجاح هذا السيناريو يتطلب تقديم الكثير من التنازلات في النظم الرأسمالية والاجتماعية والاقتصادية التي تأسست عليها مجتمعات الغرب الليبرالية، فهل ياترى هي قادرة على تقديم التنازلات؟؟؟

وفي وسيناريو آخر كتب فريد زكريا في تسعينيات القرن الماضي عن مقاييس التحول وإعادة التشكل، مشيراً إلى الاتجاه نحو انفصال مكونات الديمقراطية الليبرالية عن بعضها، حيث قد تتبنى دول كثيرة الجزء

"الديمقراطي" (الانتخابات، التعددية) مع التخلي عن الجزء "الليبرالي" (الحقوق الفردية المطلقة، التعددية الثقافية، العلمانية الصارمة)، وهذا نموذج لـ"الديمقراطية غير الليبرالية" الذي تروج له دول مثل المجر وتركيا (مقال في صحيفة البيان: "لغز الديمقراطية الليبرالية"/ للأكاديميَين داني رودريك، وشارون موكاند ٢٠١٥).

وهناك سيناريو يأخذ بمقاييس التراجع والاحتواء؛ أي إن الديمقراطية الليبرالية قد تستمر في التراجع لصالح نماذج يمينية سلطوية، شعبوية، داخل دولها نفسها، أو قد تشهد المزيد من دول العالم عصراً جديداً من الديمقراطية غير الليبرالية، مما يعطي للنظام الدولي الجديد زخماً أقوى، كما جاء في الخطاب الشهير لرئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (٢٠١٤)، وإعلانه صراحة عن نيته بناء "دولة غير ليبرالية" في المجر، مُستشهداً بنماذج مثل روسيا وتركيا والصين.

وأخيراً قد تُحصر الديمقراطية الليبرالية في قلعة الغرب أو في مجموعة من التحالفات الإقليمية، ممثلة في الولايات المتحدة، أوروبا، أستراليا، وبعض الدول الآسيوية، بينما تسود أنظمة حكم مختلفة في أجزاء أخرى من العالم، مما يجعل العالم منقسماً إلى كتل أيديولوجية، ونظام جديد لحرب باردة، أو ساخنة، جديدة.

في المحصلة لن يحدد العامل الجيوسياسي وحده مصير الديمقراطية الليبرالية بمقدار ما سيكون نتيجة صراع الأفكار والنماذج المتنافسة حول النظام الأكثر إنسانية ومرونة وقدرة على حل المشاكل المعقدة التي تواجه البشرية، وأهمها الفقر واللاعدالة وعدم المساواة، حيث في نظام دولي متعدد الأقطاب ستصبح الديمقراطية الليبرالية خياراً بين عدة خيارات، وليست المصير الحتمي للبشرية كما روّج لذلك فوكوياما في "نظرية نهاية التاريخ".

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.ar.grc.net

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium